

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي

700 19th Street, NW

Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 08/102

للتنشر الفوري

12 أغسطس 2008

صندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2008 مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 21 يوليو 2008 مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.¹

خلفية

اتسم أداء الاقتصاد الكلي في المملكة العربية السعودية بالقوة خلال عام 2007. فقد ارتفع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 3.5%، بدعم من النمو القوي والواسع النطاق في القطاع الخاص غير النفطي (6%)، لا سيما في قطاعات التشييد وتجارة التجزئة وخدمات النقل والاتصالات. وقد تسارعت وتيرة التضخم في 2007 فبلغ أعلى مستوياته التاريخية في إبريل 2008 بنسبة 10.5% على أساس التغير السنوي مدفوعا بضغط الطلب المحلي (لا سيما الإيجارات) وارتفاع أسعار الواردات (معظمها واردات الأغذية). ورغم طفرة الواردات فقد أسهم ارتفاع أسعار النفط في تحقيق فائض ضخم في الحساب الجاري بلغ 96 مليار دولار (25% من إجمالي الناتج المحلي). واستخدم هذا الفائض في رفع صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي البالغ 301 مليار دولار (19 شهرا من الواردات).

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم عادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد عودة الخبراء إلى مقر الصندوق، يقومون بإعداد تقرير يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بوصفه رئيس المجلس التنفيذي، ملخصا للآراء التي أعرب عنها المديرون التنفيذيون ثم يُرسل هذا الملخص إلى سلطات البلد المعني.

وانخفض فائض المالية العامة الكلي ليصل إلى 12.3% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة زيادة النفقات التي تجاوزت تقديرات الموازنة وحدث انخفاض مؤقت في نسبة الإيرادات النفطية المحوَّلة إلى الميزانية من شركة النفط الوطنية المملوكة للدولة (أرامكو السعودية) بسبب زيادة الإنفاق الاستثماري. وكان الإنفاق مدفوعاً في الأساس بزيادة النفقات الرأسمالية وارتفاع فاتورة الأجور.

وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تحييد أثر تراكم صافي الأصول الأجنبية فقد كانت السياسة النقدية متجاوبة، نظراً لربط العملة بالدولار الأمريكي. وقد شهد عرض النقود بمعناه الواسع نمواً بنسبة 20% في 2007، على غرار النمو في 2006، وإن كان الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد ازداد بأكثر من الضعف حتى بلغ 21.4%. وقد سعت مؤسسة النقد العربي السعودي لاحتواء التوسع في المجلات النقدية عن طريق رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي في أواخر 2007 وأوائل 2008. وقد ظهرت مضاربات على رفع سعر صرف الريال السعودي في عام 2007 وانعكست آثارها على العلاوات الآجلة في أسواق العقود المستقبلية الخارجية.

وقد تحسنت سوق الأسهم السعودية في عام 2007 حيث سجل مؤشر السوق المالية السعودية (TASI) ارتفاعاً بنسبة 44% خلال 2007، في أعقاب التصحيح الكبير في عام 2006. غير أن مؤشر السوق السعودية لحق بالأسواق العالمية فيما شهدته من انخفاض في أوائل 2008. وتشير الشواهد الواقعية إلى ارتفاع أسعار العقارات بمعدلات في حدود خانتيين خلال 2007.

وقد أسهمت الإصلاحات الهيكلية في زيادة ثقة المستثمرين وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستويات قياسية وقوة النمو في القطاع الخاص غير النفطي. وقد بدأ مؤخراً تنفيذ برنامج إصلاحي واستثماري ضخم لمعالجة مواطن الضعف في مجالات التعليم والصحة والمرافق العامة والنظام القضائي.

ولا تزال الآفاق مواتية لعام 2008، فمن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 5% مع حدوث تحسن في الإنتاج النفطي ليصل إلى 9.2 مليون برميل يومياً وتسارع وتيرة النمو غير النفطي. ورغم استمرار النمو القوي في الواردات، فمن المتوقع أن يسجل فائض الحساب الجاري ارتفاعاً قياسياً مقداره 191 مليار دولار (35% من إجمالي الناتج المحلي) نتيجة ارتفاع أسعار النفط. ومن المتوقع زيادة فائض المالية العامة الكلي إلى أكثر من الضعف ليصل إلى 30.4% من إجمالي الناتج المحلي وزيادة انكماش الدين العام ليصل إلى 11% من إجمالي الناتج المحلي. أما التضخم فمن المتوقع ارتفاعه إلى قرابة 10.6% كحد أقصى في 2008، مدفوعاً بتزايد السلع المستوردة والقيود على المعروض المحلي، وإن كان من المتوقع انخفاض معدلاته في السنوات اللاحقة.

تقييم المجلس التنفيذي

رحب المديرين التنفيذيون باستمرار النمو القوي والمركز المالي الخارجي بالغ الإيجابية، وأيدوا خطط الحكومة لتوسيع الطاقة الإنتاجية والتكريرية في القطاع النفطي دعماً لاستقرار سوق النفط العالمية. واتفقوا على أن آفاق الاقتصاد السعودي تبدو مشرقة على المدى المتوسط، مع استمرار قوة التدفقات الداخلة والأوضاع المواتية لمزيد من التطور في القطاع غير النفطي. وفي نفس الوقت، تسارع معدل التضخم في الآونة الأخيرة لأسباب تتضمن الارتفاع المتواصل في أسعار الأغذية المستوردة والاختناقات في البنية التحتية، وهو ما يشكل تحدياً رئيسياً أمام الحكومة في الفترة المقبلة.

وأكد المديرين أن مزيج السياسات الاقتصادية الكلية ينبغي أن يستهدف مواصلة النمو الداعم لفرص التوظيف الجديدة مع الحفاظ على الاستقرار الداخلي والخارجي ومراعاة التركيز الضروري على احتواء التضخم. وسوف يتعين تقييد الإنفاق من المالية العامة نظراً للقيود التي يفرضها نظام ربط العملة على سياسة أسعار الفائدة. وقد أشار المديرين إلى أن تعزيز التدابير الاحترازية لاحتواء النمو الائتماني سوف يساعد أيضاً في الحد من ضغوط الطلب.

وأوصى المديرين بتركيز الإنفاق العام على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والخدمات العامة، بغية تنويع النشاط الاقتصادي وتشجيع فرص التوظيف الجديدة والحد من الاعتماد على الدخل النفطي في المدى المتوسط. وأشاروا إلى أن استحداث ضريبة على القيمة المضافة سيسهم في تنويع إيرادات المالية العامة بعيداً عن النفط والغاز. وأعرب المديرين عن إدراكهم بأن كثيراً من عناصر هذه الاستراتيجية قائم بالفعل، ولكنهم حثوا الحكومة على فرض مزيد من التقييد للإنفاق الجاري، لا سيما الأجور، واستهداف مستوى أقل من الدعم الضمني للمياه والطاقة. كذلك أوصى المديرين بإرساء ميزانيات السنة الواحدة على إطار متجدد متوسط الأجل للمالية العامة، وزيادة توافر البيانات المتعلقة بالمالية العامة. وشجع المديرين الحكومة على وضع استراتيجية طويلة الأجل لتراكم الأصول الخارجية التي تتجاوز أغراض تحقيق الاستقرار، حتى يتسنى اقتسام الثروة النفطية الحالية مع الأجيال القادمة.

وأحاط المديرين علماً بما خلص إليه خبراء الصندوق من أن الريال السعودي يبدو مقوماً بأقل من قيمته الصحيحة، نظراً للمكاسب الكبيرة التي حققتها معدلات التبادل التجاري. وفي نفس الوقت، أشاروا إلى أن سعر الريال السعودي بدأ يرتفع بالقيمة الحقيقية مع ارتفاع التضخم وأن زيادة استيعاب الاقتصاد عن طريق زيادة الواردات سوف تعمل على تقليص فائض الحساب الجاري. أما زيادة التوسع في إنتاج النفط فسوف يسهم في استقرار سوق النفط العالمية، حتى وإن حقق للمملكة مزيداً من الفوائض الخارجية.

وذكر المديرين أن ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي أتاح ركيزة موثوقة ساهمت في استقرار الاقتصاد الكلي. وأعرب معظم المديرين عن رأيهم بأن مزايا الإبقاء على نظام الربط تفوق التكلفة التي ينطوي عليها ارتفاع التضخم على المدى القصير، شريطة أن تكون الضغوط التضخمية الحالية ظاهرة مؤقتة. ولكنهم أوصوا بالنظر في نظم بديلة لسعر الصرف إذا استمر التضخم المرتفع وتأخرت إقامة الاتحاد النقدي لدول مجلس التعاون الخليجي. غير أن عدداً من

المديرين رأى أن جميع السياسات البديلة، بما في ذلك النظم الأخرى لسعر الصرف، ينبغي أن تظل قيد النظر في ضوء الدور المحدود الذي تؤديه السياسة النقدية وانخفاض قيمة العملة إلى مستوى أقل من قيمتها الصحيحة. كذلك حث المديرين الحكومة على مراقبة تطورات التضخم عن كثب.

وأشار المديرين إلى التطورات بعيدة التوقع التي قد تتعرض لها الآفاق المنتظرة، ومنها حدوث هبوط حاد في أسعار النفط وظهور ضغوط تضخمية خارجية جديدة بسبب حدوث انخفاض آخر في سعر الدولار الأمريكي أو ارتفاع إضافي في أسعار السلع الأولية العالمية. وأوضحوا أن هذه الظروف تتطلب من السياسة النقدية دوراً أكبر في تثبيت معدل التضخم.

ورحب المديرين بتكثيف الجهود لإحراز تقدم أكبر في تحرير القطاع المالي وتعزيز سلامة أوضاعه. وأعربوا عن تطلعهم إلى اعتماد قانون جديد للتمويل العقاري يسهم في توضيح الإطار القانوني الذي يستند إليه تمويل الإسكان. وفي هذا السياق، شجع المديرين الحكومة على مواصلة السعي لدعم المنافسة في القطاع المالي وتطوير سوق الصكوك الإسلامية الصادرة عن الشركات، وأثنوا على مؤسسة النقد العربي السعودي لتقدمها في تنفيذ اتفاقية بازل 2.

ورحب المديرين باشتراك الحكومة مؤخراً في النظام العام لنشر البيانات، وحثوها على إجراء مزيد من التحسينات في تحديث البيانات الاقتصادية الأساسية ومدى توافرها ونطاق شمولها، وعلى إعداد خطة عمل للاشتراك في المعيار الخاص لنشر البيانات. كذلك رحبوا بما أحرز من تقدم في إعداد بيانات عن وضع الاستثمار الدولي في القطاع العام السعودي.

وأشاد المديرين بالمساعدات الضخمة التي تقدمها المملكة العربية السعودية للبلدان النامية ودعمها الفعال للمبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وشجعوا الحكومة على إعادة هيكلة ديونها على العراق بما يتوافق مع عمليات إعادة الجدولة التي أجريت مؤخراً في إطار نادي باريس.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2004 - 2008

متوقعة 2008	أولية 2007	2006	2005	2004	
(التغير %)					
5.0	3.5	3.0	5.6	5.3	الإنتاج والأسعار
4.3	0.5	0.8-	6.2	6.7	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
5.3	4.8	5.1	5.2	4.6	إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي
540	382	357	316	251	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
10.6	4.1	2.3	0.6	0.4	مؤشر أسعار المستهلكين
(% من إجمالي الناتج المحلي)					
56.5	44.9	50.8	48.0	42.2	متغيرات الميزانية والمتغيرات المالية
50.7	39.3	45.3	42.7	35.2	إيرادات الحكومة المركزية
26.0	32.6	29.8	29.6	32.1	منها: إيرادات نفطية
30.4	12.3	21.0	18.4	10.0	نفقات الحكومة المركزية
24.6	19.6	19.3	11.6	18.8	ميزان المالية العامة (العجز -)
2.2	4.8	5.0	3.8	1.7	التغير في النقود بمعناها الواسع (%)
					أسعار الفائدة (%)/1
(بمليارات الدولارات الأمريكية)					
377.7	234.3	211.3	180.8	126.2	القطاع الخارجي
344.2	206.4	188.5	161.8	110.9	الصادرات
107.8-	82.7-	63.9-	54.6-	41.1-	منها: نفط ومنتجات مكررة
191.7	95.8	99.6	90.6	52.1	الواردات
35.5	25.1	27.9	28.7	20.8	الحساب الجاري
437.5	301.3	221.4	150.5	86.5	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
23.1	19.0	18.2	15.8	11.8	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
...	2.8-	1.6-	2.7-	6.7-	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (بشهور الواردات من السلع والخدمات)
					سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر: بيانات مقدمة من الحكومة السعودية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ الودائع بالريال السعودي لثلاثة أشهر. متوسط الفترة.